

واضح أن النظم قاصر عن الإحاطة بكل ما يتعلق بالأسماء الملازمة للإضافة إلى الضمير - فهذه إمكاناته.

قال ابن مالك في باب الإضافة :

٤١١ - قبلُ كـ «غير» بعدُ حسبُ أوَّلُ

ودونَ والجهاتُ أيضاً وَعَـلُّ

٤١٢ - وأعربوا نصباً إذا ما نُكِّراً

قبلاً وما من بعده قد ذكرا

سبق أن ابن مالك قرر بناء (غير) إذا أضيفت وحذف المضاف إليه مع نية معناه في قوله (واضمم بناء «غيراً» إن عدت ...).

- وفي البيت الأول هنا قرر أن (قبل - بعد - حسب - أوَّل - دون - أسماء الجهات - عل) كلها مثل (غير) في البناء، إذا قطعت عن الإضافة لفظاً لامعنى.

- وفي البيت الثانى قرر أنها تعرب وتنصب إذا نُكِّرت، بأن قطعت عن الإضافة لفظاً ومعنى.

ففى البيتين حكم هذه الكلمات إذا قطعت عن الإضافة لفظاً لامعنى أو لفظاً ومعنى.

- أما تفصيل أحكام هذه الكلمات وتوضيحها والتمثيل لها، فقد قصرُ النظم عن الوفاء به.

قال ابن مالك في باب عمل المشتقات عمل فعلها :

٤٦٠ - وفَعَلٌ أوَّلَى وفَعِيلٌ بفَعْلٍ

كالضَخْمِ والجَمِيلِ والفَعْلِ «جَمَلٌ»

٤٦١ - وأَفْعَلٌ فيه قَلِيلٌ وفَعْلٌ

ويسرى الفاعِلُ قد يَغْنَى فَعْلٌ